المبحث الثالث – فصل الطلاب الجامعيين وإيقاف المنح الدراسية

أولاً: ملخص الوقائع

١٤٥٧- في ٣ مارس ٢٠١١ حدث أول احتجاج داخل حرم جامعة البحرين وشارك فيه مئات الطلاب، ولم تُسجل أية حوادث. وبعد ذلك بإسبوع، في ١٠ مارس، تجمع حوالي ٣٠٠ طالب وبعض موظفي الجامعة في الباحة الرئيسية داخل فرع الجامعة بالصخير في المنطقة الواقعة بين المباني الإدارية والمكتبة. ولقد أخذ ذلك الاحتجاج شكل مسيرة ثم تلاها جلوس المحتجين أرضاً. ولقد أعلن المتظاهرون آنذاك تضامنهم مع المحتجين في دوار مجلس التعاون الخليجي واستنكروا قتل المتظاهرين السلميين، وأكدوا التزامهم بالوحدة الوطنية ونبذ الطائفية.

١٤٥٨- وفي ١٣ مارس حدثت احتجاجات كبيرة واشتباكات داخل فرع الجامعة بمنطقة الصخير بين مُتظاهرين من مؤيدي ومُعارضي الحكومة. وقد أدى ذلك بالتالي إلى إيقاف وفصل مئات الطلاب من كل من جامعتي البحرين وبوليتكنيك. لم يتضح من الذي حرض أو اشترك في الاشتباكات العنيفة والتخريب الذي وقع في الحرم الجامعي في ذلك الوقت، إلا أن إدارة الجامعة ادعت أن الطلاب المحتجين ارتكبوا هذه الجرائم بمساعدة من محتجين مسلحين (من غير الطلبة) أتوا من الدوار، في حين قرر الطلاب المتظاهرين أن بلطجية موالين للحكومة دخلوا الحرم الجامعي أثناء الاحتجاجات وهاجموا الطلاب.

١٤٥٩- وعلى الرغم من ذلك الغموض إلا أن تسلسل أحداث يوم ١٣ مارس ٢٠١١ يبدو واضحاً لهذة اللجنة. لقد اشترك ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ طالب من كل من جامعتي بوليتكنيك والبحرين في احتجاجات داخل فرع جامعة البحرين بمنطقة الصخير. وانتقل الطلاب من كلية إلى أخرى من أجل جذب المزيد من الطلاب للانضمام إلى الاحتجاجات. وحدثت مشاجرات بين الطلاب داخل قاعة الطعام في كلية التربية وكلية الحقوق. وقامت إدارة الجامعة بغلق بعض المباني داخل الحرم الجامعي. كما تعرضت بعض مباني الجامعة للتخريب، وتم تكسير النوافذ والأبواب، وتعرض أحد الفصول لحريق. فقد توجه متظاهرون من الدوار إلي جامعة البحرين للانضمام إلى الاحتجاجات هناك، وقاموا بالدخول عنوة إلى الحرم الجامعي عبر المدخل الشرقي للجامعة والبوابة الرئيسية التي كان قد سبق غلقها من قِبل إدارة الجامعة. حيث حدثت اشتباكات عنيفة بين الطلاب وآخرين وتعرض كثيرون من الطلاب للإصابة. وقد تواترت تقارير عن استخدام سيوف وعصي خشبية وسكاكين مما أدى إلى اصابة بعض الطلاب بجروح خطيرة أثناء الاشتباكات الأمر الذي تطلب عناية طبية عاجلة فتم نقل عدد من الطلاب بواسطة

سيارات الإسعاف إلى مجمع السلمانية الطبي بينما نقل آخرون إلي المستشفى العسكري التابع لقوات دفاع البحرين.

١٤٦٠- وقد قدمت السلطات البحرينية إلى اللجنة اسطوانة مُدمجة (CD) تضمنت مشاهد إعتداء على أحد الأشخاص داخل جامعة البحرين جرت وقائعها يوم ١٣ مارس ٢٠١١ عندما هاجم ما يربو على ١٥ رجُلاً أحد الأشخاص فوق سطح أحد المباني بالجامعة مُتهمين إياه بأنه من البلطجية الموالين للحكومة وقاموا بالتعدي عليه بالضرب بقبضة اليد والعُصي والركل بالأقدام في الرأس والبصق عليه، ثم قاموا بدفعه على الدرج نزولاً حتى الطابق الأرضي ثم إلى خارج المبنى حيث قامت مجموعة تتألف من ٧٠ إلى ٨٠ شخص بالتعدي عليه بالضرب مراراً وتكراراً في الرأس والظهر مُستخدمين العُصي وأدوات معدنية مما أدى إلى حدوث نزيف شديد خلف أثاراً على الأرض. واستمر الاعتداء على الضحية ما يقرُب من عشرين دقيقة بما في ذلك أثناء إدخاله سيارة اسعاف. وتُشير بعض التقارير إلى أنهُ لم يتم نقله إلى المستشفى مباشرة بل إلى دوار مجلس التعاون الخليجي أولاً حيث تعرض للاعتداء بالضرب مُجدداً ثم تم نقله إلى مجمع السلمانية الطبي.

١٤٦١- ولم تحدث أية احتجاجات داخل الحرم الجامعي لجامعة بوليتيكنيك في أي وقت طوال الأحداث.

١٤٦٢- وفي ١٤ مارس ٢٠١١ أصدرت جامعة البحرين القرار رقم ٢٠١١/٢٩٤ بوقف الدراسة حتى إشعار آخر، وأصدرت جامعة بوليتكنك قراراً مُماثِلاً وعلقت الدراسة.

١٤٦٣- وفي ٢٧ مارس ٢٠١١ شكلت جامعة البحرين لجنة للتحقيق في الأحداث حيث بدأت بالتحقيق مع الطلاب الذين يشتبه في أنهم شاركوا في الاحتجاجات أو الأحداث التي شهدتها الجامعة. وقامت اللجنة بالتحقيق مع ٤٩٩ طالباً، وفي ٥ مايو بدأت في إتخاذ إجراءات تأديبية. وقد أعيد افتتاح الجامعة في ١٥ مايو ٢٠١١، وبحلول ١٨ مايو كان قد تم فصل عدد ٤٢٧ طالبا، وإيقاف ٣٤ طالبا وتوجيه إنذار نهائي إلى ٧ طلاب آخرين. وفي أعقاب ذلك بدأت جامعة البحرين تطلب من الطلاب التوقيع على "وثيقة تعهد وتأكيد للولاء" تتضمن الولاء التام لمملكة البحرين والملك. وبموجب تلك الوثيقة، فإن رفض التوقيع عليها يُعتبر بمثابة تنازل الطالب عن حقه في الدراسة الجامعية، ومن يُخالف أحكامها سيتعرض للفصل. وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، ما زالت الجامعة تطلب من الطلاب التوقيع على تلك الوثيقة.

١٤٦٤- وفي ٢٠ أبريل ٢٠١١ بدأت الدراسة مُجدداً في جامعة بوليتيكنيك وعاد الطلبة إلى مقاعدهم الدراسية. وفي ٩ مايو شكلت جامعة بوليتكنك أيضاً لجنة للتحقيق في الأحداث وضمت إثنين من إدارة الجامعة. وقد بدأت اللجنة التحقيق مع الطلاب المشتبه في أنهم قد شاركوا في احتجاجات داخل جامعة البحرين. حققت جامعة بوليتكنك البحرين مع ٨١ طالبا واتخذت إجراءات تأديبية ضد أغلبهم. وبحلول ١٣ يونيه ٢٠١١ تم فصل ٥٤ طالب، وإيقاف ١٢ آخرين بين فصل دراسي واحد وسنة واحدة، وتوجيه إنذار نهائي إلى ٧ طلاب[٧٢٤].

١٤٦٥- وفي ٢١ أغسطس ٢٠١١، وفي أعقاب خطاب جلالة ملك البحرين الذي وجهه إلى الشعب مُنادياً بالتسامُح والتلاحُم الشعبي، اجتمعت اللجنة مع قيادات وزارة التربية والتعليم وإدارتي جامعتي البحرين وبوليتيكنيك وتمت الموافقة على تشكيل لجنة من إدارتي الجامعتين لإعادة النظر في القرارات التأديبية التي اتخذت في حق طلاب جامعتي البحرين وبوليتكنك. وفي ٢٥ أغسطس ٢٠١١ قررت جامعة البحرين خفض عدد الطلاب المفصولين نهائياً من ٤٢٦ إلي ٣٨ مع إلغاء قرار التوقيف لجميع الطلبة ٣٨ الذين اوقفوا سابقاً، وبالتالي تم استبدال عقوبتي الفصل أو التوقيف لعدد ١٢٠ طالب والاكتفاء بتوجيه إنذار نهائي لهم. وفي ١٢ نوفمبر أخطرت جامعة بوليتكنك اللجنة أن عملية المراجعة أسفرت عن فصل ٢١ طالب وطالبة فقط.

١٤٦٦- وفي فبراير ٢٠١١، بدأ تعرض عدد من طلاب الجامعة المبعوثين في الخارج إلى إلغاء بعثاتهم الدراسية. وفي ٢٧ مايو ٢٠١١، أعادت وزارة التعليم جميع الطلاب البالغ عددهم سبعة وتسعين مرة أخرى.

جامعة البحرين

١٤٦٧- أفادت جامعة البحرين بأنه بعد تجميع الأدلة ضد الطلاب قررت لجنة التحقيقات في الجامعة إحالة كل طالب إلى المجلس التأديبي مع التوصية بإتخاذ الإجراءات التأديبية الواجِبة.(٧٢٥) وقد أوضحت الجامعة في تقريرها أنها لم تتخذ إجراءات تأديبية ضد الطلاب الذين لم تكن هناك أدلة كافية تثبت مشاركتهم في الأحداث.(٧٢٦) كما أوضحت الجامعة أيضاً أنها قد شكلت أيضاً مجالس تأديب استئنافية بحيث يكون للطلاب فرصة استئناف القرارات الصادرة عن لجنة التحقيقات الابتدائية.

---

٧٢٤ قامت الجامعة بفصل ٢٤ طالب وطالبة آخرين بعد أن وجهت لهم تهم جنائية بحيازة أسلحة عثر أمن الجامعة عليها داخل سياراتهم

٧٢٥ تقرير عن الإجراءات التي اتخذتها جامعة البحرين بشأن الأحداث التي وقعت في فبراير ومارس ٢٠١١. وقد قدم هذا التقرير الذي أعدته جامعة البحرين إلى فريق المحققين في ٢١ أغسطس ٢٠١١ أثناء اجتماع عقد في وزارة التربية والتعليم.

٧٢٦ تقرير عن الإجراءات التي اتخذتها جامعة البحرين بشأن الأحداث التي وقعت في فبراير ومارس ٢٠١١. وقد قدم هذا التقرير الذي أعدته جامعة البحرين إلى فريق المحققين في ٢١ أغسطس ٢٠١١ أثناء اجتماع عقد في وزارة التربية والتعليم.

١٤٦٨- وفي ٢١ أغسطس ٢٠١١ اجتمع رئيس محققي اللجنة مع رئيس جامعة البحرين ومديرو الإدارات المُختلفة[٧٢٧]. ولقد قرر مسؤولي الجامعة أن لجان التحقيق التي شكلتها الجامعة كانت تتألف من عمداء الكليات المُختلفة والأساتذة من السنة والشيعة معاً، وأنه تم اتخاذ اجراءات ضد الطلاب الذين تبين للجنة أنه كانت لديهم نية واضحة لانتهاك القانون. كما أفاد مسؤولو الجامعة أثناء اللقاء أنه لم تُتخذ أية إجراءات تأديبية ضد الطلبة الذين ثبت من خلال الأدلة أنهم قد شاركوا في الاحتجاج دون أن يكون لهم دور في أعمال العنف أو الهتافات المُخالفة للقانون. كما أكدوا أيضاً أن الجامعة اعتبرت الطالب بريء حتى تثبت إدانته، وأنه تم تفسير أي شك في صالح الطالب المتهم.

١٤٦٩- وقد حدد بعض الطلاب أسماء بعض محققي الجامعة باعتبارهم الأكثر عدوانية من بين المحققين الذين تعاملوا معهم، كما أفادوا بأنه في بعض الأحيان كان هناك أشخاص حاضرون أثناء التحقيق من غير العاملين بالجامعة. وأضاف أحد طلاب جامعة البحرين في إفادته "كانوا – محققو الجامعة – يستجوبوننا وكأننا مجرمين، وأخذوا يكيلون لنا اتهامات بأشياء لم نقم بإرتكابها". ولقد كان من بين الأسئلة التي وجهها المحققون للطلبة أثناء التحقيق: "ما هو دورك في أحداث ١٣ مارس ٢٠١١ في جامعة البحرين فرع الصخير؟"؛ "كم عدد المرات التي شاركت في مسيرة أو اعتصام داخل الجامعة أو في فرع الصخير أو فرع مدينة عيسى؟"؛ "من هو الشخص المُحاط وجهه بدائرة حمراء في هذه الصورة ؟"؛ "لماذا شاركت في هذه المسيرة؟".

١٤٧٠- ووفقاً لإفادات طلبة جامعة البحرين التي قدمت إلى اللجنة[٧٢٨]، وكذا تقرير من طلبة يمثلون زملائهم في جامعة بوليتيكنيك[٧٢٩]، فقد وجه المحققون إلى الطلبة أسئلة حول مشاركتهم في أحداث واحتجاجات جامعة البحرين يوم ١٣ مارس، وكذا حول آرائهم وأنشطتهم السياسية. ولقد استخدمت لجان التحقيق صورا للطلاب تم الحصول عليها عادة من مواقع وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت. وقد شملت تلك الصور الطلاب الذي شاركوا في الاحتجاجات داخل وخارج حرم الجامعة، ولقد تبين بفحص تلك الصور أن معظمها يتضمن

---

٧٢٧ محضر اجتماع اللجنة البحرينية المستقلة للتقصي مع كبار المسؤولين بجامعتي البحرين وبوليتيكنك في ٢١ أغسطس ٢٠١١. أثناء الاجتماع، قدم الدكتور إبراهيم الجناحي رئيس جامعة البحرين عرضاً يتضمن وجهة نظر الجامعة في الأحداث والاضطرابات التي وقعت في ١٣ مارس، كما شرح مُسببات صدور قرار الجامعة بفصل ووقف مئات من الطلاب.

٧٢٨ في ١٤ أغسطس ٢٠١١، اجتمع محققو اللجنة مع ١٥ من القيادات الطلابية بجامعتي البحرين وبوليتيكنيك حيث قدموا إفادات وتقرير نيابة عن زملائهم المفصولين والموقوفين.

٧٢٩ تقرير خاص: جامعة بوليتكنك تقوم بفصل الطلاب. في ١٥ أغسطس ٢٠١١، قدمت القيادات الطلابية هذا التقرير إلى فريق المحققين باللجنة البحرينية المستقلة للتقصي متضمناً الإجراءات التأديبية التي تم اتخاذها ضد الطلاب.

طلاب يقفون بين حشد كبير من الناس. وقد طُلِبَ من الطلاب تحديد هوية زملائهم الطلاب المتواجدين بجوارهم في الصور الفوتوغرافية، كما وجهت لهم أسئلة حول الأشياء التي كانت مكتوبة على الصفحات الخاصة بهم على مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، والمجموعات التي انضموا لها أو عبروا عن اعجابهم بها عبر شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

١٤٧١- وقد أفادت جامعة البحرين أن اللجنة جمعت الأدلة المتعلقة بمشاركة الطلاب في الأحداث، والتي تعتقد أنها تُمثِلُ انتهاكاً لقواعد ولوائح الجامعة. ولقد استخدمت الجامعة المادة ٢ من "لائحة المخالفات المسلكية لطلبة جامعة البحرين لعام ٢٠٠٦" كأساس لمُحاسبة الطلاب، وهي تنص على أن:

يعتبر مخالفة مسلكية كل إخلال بالقوانين واللوائح والقرارات والتقاليد الجامعية. وعلى الأخص:

أ. الأفعال المخلة بأنظمة الجامعة، أو الكلية، أو القسم، أو الدائرة، أو المنشآت الجامعية.

ب. الامتناع المدبر عن حضور المحاضرات، وتعطيل الدراسة، أو التحريض عليه.

ت. الامتناع بدون عذر مقبول عن الأعمال، أو الأنشطة الأكاديمية الأخرى التي تقضي لوائح الجامعة بالمواظبة عليها.

ث. الغش، أو الشروع فيه، أو المساعدة عليه في الامتحانات أو البحوث ومشاريع التخرج ورسائل الدراسات العليا، أو الإخلال بأنظمة الامتحانات والهدوء الواجب توافره فيها.

ج. الإخلال بالنظام الذي تقتضيه المحاضرات والنشاطات الأكاديمية الأخرى في الجامعة.

ح. أية إهانة، أو إساءة، أو اعتداء يصدر عن الطالب تجاه عضو هيئة التدريس في الجامعة، أو لأي من العاملين، أو الطلبة فيها.

خ. أي قول، أو فعل يرتكبه الطالب يكون ماسا بالشرف، أو الكرامة، أو الأخلاق، أو مخلا بحسن السيرة والسلوك داخل الجامعة أو خارجها، في أية مناسبة تشترك فيها الجامعة، أو أي نشاط تقوم به، أو خلال استخدام مواصلات الجامعة.

د. أي تزوير يقوم به الطالب في الوثائق الجامعية، أو استعمال هذه الوثائق.

ذ. أي توزيع لنشرات، أو إصدار لمجلات حائط بالكليات، أو جمع لتوقيعات، أو تبرعات، دون الحصول على ترخيص مسبق من الجهات المختصة في الجامعة، أو أية إساءة لاستعمال الترخيص الممنوح لممارسة الأنشطة المذكورة.

ر. الدعوة لمناهضة المؤسسات الشرعية، أو الإخلال بقيم الوحدة الوطنية.

ز. الدعوة إلى أي تنظيم داخل الجامعة، أو المشاركة فيه من غير ترخيص مسبق من الجهات المختصة في الجامعة، أو الاشتراك في أي نشاط يخل بالقواعد التنظيمية في الجامعة.

س. عدم الالتزام بالمظهر اللائق، والتقاليد الجامعية المتعارف عليها.

ش. إتلاف ممتلكات الجامعة المنقولة، وغير المنقولة، أو إساءة استعمالها.

ص. الاعتصام داخل المباني الجامعية، أو الاشتراك في مظاهرات بدون الحصول على ترخيص مسبق من الجهات المختصة بالجامعة.

ض. إحداث أي ضوضاء داخل الحرم الجامعي[٧٣٠].

١٤٧٢- وفي لقاء مع رئيس المحققين باللجنة، أفاد رئيس جامعة البحرين أن ٥٥ طالباً تعرضوا لاصاباتٍ بالغة خلال ذروة العنف في ١٣ مارس ٢٠١١ وتم إدخالهم وحدة العناية المركزة في مستشفى السلمانية ومستشفى قوات دفاع البحرين، كما أن العديد منهم استمر بالمستشفى لمدة أستطالت لستة أسابيع. وأكد رئيس الجامعة أنه بسبب هذا العنف غير المسبوق وما ارتُكِبَ في الجامعة من مخالفات وتدمير للممتلكات فلقد اضطرت الجامعة إلى التحقيق على الفور فيما حدث. كما أضاف أيضاً أنه تم اتخاذ إجراءات تأديبية فقط ضد الطلاب الذين ثبت بأدلة حاسمة ارتكابهم انتهاكات خطيرة داخل الحرم الجامعي، وأن إجراءات التحقيق اتسمت بالعدل والنزاهة. وادعى رئيس الجامعة أن المخالفات التالية تم ارتكابها أثناء الأحداث التي وقعت في الجامعة يوم ١٣ مارس٢٠١١:

أ. وقد ردد المحتجون داخل الجامعة ٢٠ شعاراً كان من بينها ١٨ شعارًا يشكلون انتهاكا للقانون البحريني؛[٧٣١]

٧٣٠ تبين للجنة بفحص خطابات الفصل أن الجامعة اتخذت أغلبية القرارات التأديبية استناداً إلى نصوص الفقرات ج، د، ر، ص..

٧٣١ تنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٧ لعام ٢٠٠٢ بشأن الصحافة والطباعة والنشر على حبس من يتعرض للملك بالنقد، أو إلقاء المسئولية عليه عن أي عمل من أعمال الحكومة.

ب. بعض الطلاب ارتكبوا جريمة الشروع في القتل داخل الحرم الجامعي؛

ت. كان هناك من ٥٠ إلى ٦٠ طالب داخل مبنى S20 من طائفة معينة "يقصد أنهم من السنة" وكان هناك في الخارج نحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ليسوا من طلبة الجامعة وبحوزتهم أسلحة وقاموا بإلقاء الحجارة على الطلاب في المبنى؛

ث. تم اساءة معاملة الجرحي من قِبل أُناس مسلحين كانوا يستقلون سيارات اسعاف قيل أنها تابعة لمجمع السلمانية الطبي.

١٤٧٣- وقد ورد إلى اللجنة تقرير من طلاب جامعة البحرين الذين لم يشاركوا في أحداث ١٣ مارس ٢٠١١ إلا أن بعضهم كان متواجِداً داخل الحرم الجامعي أثناء الأحداث [٧٣٢]. ولقد تضمن التقرير المعاناة النفسية الجسيمة التي تعرضوا لها، ووقع على التقرير عدد ٣٠٧ طالب وطالبة من مختلف الكليات بجامعة البحرين. ولقد جاء بالتقرير أن أحداث ١٣ مارس ٢٠١١ قد أدت إلى أن الكثيرين في المجتمع البحريني قد ربطوا بين جامعة البحرين ومظاهر العنف الدموي مما أدى إلى تشويه صورة الجامعة في الخارج. كما أفاد الطلاب في تقريرهم أن إغلاق الجامعة لمدة شهرين تقريبا قد أضر بدراستهم وتسبب في تأخير استكمال دراساتهم والتاريخ المتوقع للتخرج. كما ورد بذات التقرير أن المئات من الطلاب قد شعروا بالخوف من العودة إلى جامعة البحرين، وقام الكثيرون منهم بالتحويل خارج جامعة البحرين داخل أو خارج المملكة وذلك على الرغم من أن التكلفة تزيد بكثير عن جامعة البحرين، كما تم تعليق الأنشطة الإضافية لطلاب الجامعة حتى اشعار آخر مما أضر بهم أبلغ الضرر.

١٤٧٤- ولقد أكد الطلاب الذين التقى محققو اللجنة بهم فحوى الخطاب وأعربوا عن تخوف شديد من العودة إلى الجامعة في الفصل الدراسي الأول –سبتمبر ٢٠١١– بعد أن ظهرت فجوة كبيرة بين الطلاب في الحرم الجامعي على أسس طائفية.

جامعة بوليتيكنيك البحرين

١٤٧٥- في ٢١ أغسطس ٢٠١١ اجتمعت اللجنة مع إدارة جامعة بوليتكنيك لمناقشة الإجراءات والعقوبات التأديبية التي تم توقيعها على الطلاب [٧٣٣]. ولقد استعرض محققوا اللجنة أثناء الاجتماع ملفات التحقيق مع جميع الطلاب المفصولين حيث تبين عند فحص عينة عشوائية من الملفات أنهُ قد تم فصل طالب بعد التحقيق معهُ لتدوينه على الصفحة الخاصة به على

٧٣٢ تقرير أمقدم من ٣٠٧ طالب وطالبة إلى رئيس جامعة البرحين، ولقد قدمه رئيس الجامعة إلى اللجنة.

٧٣٣ اجتماع عقد في مقر وزارة التربية والتعليم حيث التقى محققو اللجنة مع المسئولين بالوزارة وجامعتي البحرين وبوليتيكنيك. قدم مسؤولي الجامعتين قائمة تضمنت أسماء كافة الطلاب الذين تعرضوا لإجراءات تأديبية. إسم القائمة "قائمة أسماء الطلاب الذين صدر قرار بفصلهم".

موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك أن "نظام النقل الأرضي في البحرين سيئ" بينما تم فصل طالب آخر بعد التحقيق معه لتدوينه على الصفحة الخاصة به على موقع الفيسبوك "كل ما احتاجه هو حريتي". ورداً على ذلك، أشار نائب رئيس الجامعة إلى أن سياسة الجامعة تحظر استخدام لغة مهينة أو مشينة ضد العائلة الملكية أو الحكومة، وأن هذا يعتبر –وفقاً لسياسة الجامعة– سبباً كافياً لفصل الطالب.

١٤٧٦– وقد ادعى طلبة من جامعة بوليتيكنيك أن الرئيس التنفيذي للجامعة أرسل خلال الأحداث مجموعة من الرسائل النصية على أجهزة الهاتف المحمول الخاصة بجميع طلبة الجامعة حيث حذرت إحداها الطلبة من استخدام لغة مهينة أو مشينة ضد الحكومة عبر وسائل التواصُل الاجتماعي وأن من يُخالف ذلك سوف يتم إحالته إلى الشرطة للتحقيق. وعلى الرغم من تلقى اللجنة تأكيدات من الجامعة بعدم إرسال مثل هذة الرسائل النصية، وأن الرئيس التنفيذي لم يقم بإرسالها إلا أن محققي اللجنة لم يتمكنوا من معرفة مصدر الرسالة أو التأكد من مدى مصداقية محتوياتها.

١٤٧٧– كما أكد مسؤولو جامعة بوليتكنك على أن ما تم إتخاذه من إجراءات تأديبية ضد الطلاب قد تم وفقاً لأحكام دستور مملكة البحرين والقوانين المحلية بشأن التعليم، وكذلك الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وأخيراً وفقاً للوائح الداخلية للجامعة[٧٣٤]. ولقد استندت الجامعة في الاجراءات التأديبية التي اتخذتها ضد الطلاب بشكل أساسي على المادة ٣٣ من الدستور والتي تنص على:

أ. "الملك رأس الدولة، والممثل الأسمى لها، ذاته مصونة لا تمس، وهو الحامي الأمين للدين والوطن، ورمز الوحدة الوطنية،

ب. يحمي الملك شرعية الحكم وسيادة الدستور والقانون، ويرعى حقوق الأفراد والهيئات وحرياتهم".

١٤٧٨– ويُلاحظ أن خطابات الفصل من جامعة بوليتكنيك قد جاء بها أن الفصل من الجامعة قد تم على سندٍ من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٥ بشأن التعليم. ولم يذكر هذا القانون أن الطلاب الذين يعبرون عن آرائهم السياسية أو يشاركون في الأنشطة السياسية قد يتعرضون لعقوبة الفصل. وفي الواقع، لم يتضمن أي من البنود التسعة بالمادة الثالثة ما قد يشير صراحة أو ضمناً إلى ذلك، بل على العكس فإن هذة المادة تُشجِع على حرية التفكير والتعبير.

٧٣٤ هذا من ضمن التقارير المقدمة لمحققي اللجنة البحرينية المستقلة للتقصي خلال اجتماع مع مسؤولين من جامعة بوليتكنك البحرين في ٢١ أغسطس ٢٠١١ في البحرين بمقر وزارة التربية والتعليم.

١٤٧٩- وجدير بالذكر أن لوائح الجامعة تتضمن حقوق وواجبات الطلبة، بما في ذلك: الالتزام باحترام الاختلافات الاجتماعية والثقافية للأفراد، وحظر التمييز الطائفي، الالتزام باحترام احتياجات الآخرين، حظر المظاهرات داخل الحرم الجامعي، وحظر أي شكل من أشكال التحرش والتمييز الظالم، والتزام الجامعة بتوفير مستوى عالٍ من التدريس التنافسي والفعال. وقد أشار مسؤولو جامعة بوليتكنك أيضاً إلى استنادهم إلى أحكام القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٦ الذي ينظم الاجتماعات العامة والتظاهرات وينص على ضرورة الاخطار المُسبق بها، والموافقة على جميع التظاهرات من جانب السلطات الحكومية[٧٣٥].

١٤٨٠- ووفقاً لإفادات الطلاب التي قدمت إلى اللجنة والتقرير الذي أعده ممثلو الطلبة في جامعة بوليتكنك، فلقد وجهت إلى الطلبة أثناء التحقيقات أسئلة حول مشاركتهم في الاحتجاجات السياسية في جامعة البحرين في ١٣ مارس ٢٠١١، وكان من بين تلك الأسئلة: هل ذهبت إلى دوار اللؤلؤة؟ هل شاركت في أي مظاهرات أو تجمعات؟ هل سمعت أو رأيت أي شيء يتضمن محتويات تسيئ إلى العائلة المالكة أو الحكومة؟ كما قرر الطلاب أن مسئولي جامعة بوليتيكنيك وجهوا لهم أسئلة حول نشاطهم السياسي وآرائهم العامة. كما عرضت صورًا للطلاب خلال هذه التحقيقات تم الحصول عليها من مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت مثل الفيسبوك. وتضمنت تلك الصور العديد من الطلاب المشاركين في الاحتجاجات خارج حرم الجامعة فطلبت لجنة التحقيق من الطلبة التعرف على زملائهم الطلاب الآخرين المتواجدين في الصور. كما تضمنت الأسئلة التي وجهت إلى الطلاب من قبل المسؤولين: "من كان معك من طلاب الجامعة عندما ذهبت إلى المظاهرة؟"، "مع من تقضي الوقت بانتظام في الجامعة"، و "ماذا تعرف عن كل من..... و..... من الطلاب؟". كما قرر بعض الطلاب في افاداتهم أن أسلوب الحديث معهم أثناء التحقيق كان عنيفاً ومِحطاً للكرامة، بينما قرر آخرون أن بعض مُحققي الجامعة كانوا يستخدمون بعض العبارات المهينة ضدهم وضد أسرهم.

الدور الحكومي في الأحداث

١٤٨١- أفاد بعض الطلاب أنهم يعتقدون أنه في عديد من الحالات قامت إدارة الجامعة أو الكلية بإحالة طلاب إلى الشرطة أو وزارة الداخلية للتحقيق الجنائي. ولقد قدم العديد من طلبة جامعة البحرين إفادات إلى فريق محققي اللجنة البحرينية المُستقلة للتقصي تضمنت تفاصيل الاعتقال والاحتجاز والاستجوابات الجنائية الخاصة بهم حيث قرر البعض تعرضهم أثناء الاستجواب لمعاملة مهينة على أيدي ضباط الشرطة ورجال الأمن.

٧٣٥. تنص الفقرة (ب) من المادة ٢٨ من الدستور المعدل عام ٢٠٠٢ على أن " الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب العامة.

١٤٨٢- وفي ذات السياق، وفي أعقاب التحقيقات، قامت جامعة البحرين بإحالة عدد من الطلاب إلى النيابة العامة حيث وجهت لهم اتهامات بارتكاب عدة جُنح من بينها إتلاف الممتلكات العامة والاشتراك في تجمعات غير مرخص بها والتعدي على بعض الطلاب الآخرين.

١٤٨٣- وقد استلمت اللجنة عددًا من الشكاوى من خريجي المدارس الثانوية تتضمن إدعاءات بأن وزارة التربية والتعليم تتعمد عدم منحهم بعثات دراسية بالخارج أو منح دراسية بالداخل على الرغم من حصولهم على درجات أعلى من الحد الأدنى المطلوب لذلك. ولقد قام محققو اللجنة بالاستعلام من وزارة التربية والتعليم وتلقت رداً رسمياً يفند تلك الادعاءات مرفقاً به أدلة على حصول عدد من هؤلاء الطلاب على منح دراسية وبعثات بالفعل ولكن في جامعات غير التي تقدموا لها.

١٤٨٤- وفي ١٠ أكتوبر ٢٠١١ تقدمت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بتقرير يتضمن إدعاءات بحصول تجاوزات من قبل وزارة التربية والتعليم نتج عنها عدم تكافؤ فرص الطلاب من خريجي الثانوية العامة من الطائفة الشيعية مع نظرائهم الآخرين على الرغم من حصولهم على درجات تزيد على الحد الأدنى المطلوب. ويتمحور التقرير حول نظام جديد للبعثات والمنح الدراسية على أساس متوسط الدرجات الكلية أقرته وزارة التربية والتعليم بعد أحداث فبراير ومارس المنصرمين يتم بموجبه الاعتماد على ٦٠% من درجات الطالب بينما الـ ٤٠% الآخرى يتم تقديرها بموجب مقابلة شخصية للطالب. وفقاً للتقرير، وقد تسبب هذا النظام في حرمان عدد كبير من الطلاب من الطائفة الشيعية من المنح الدراسية والبعثات التعليمية الخارجية مما تسبب في إحداث عدم تكافؤ في الفرص بين الطلبة. ولقد أنكرت وزارة التربية والتعليم هذة الاتهامات بشدة.

١٤٨٥- وقد أُضيف إلى مُعاناة الطلاب المفصولين أن العديد منهم كان على وشك التخرُج من الجامعة، بينما كان آخرون كانوا في بادئ الأمر غير قادرين على الحصول على بيان الدرجات الخاصة بهم من الجامعة، وعندما تمكنوا أخيراً من الحصول عليها تبين بمُطالعة الجزء السُفلي من البيان ورود عبارة "مفصول تأديبياً" وبالتالي فهم يواجهون صعوبة في التسجيل في الجامعات الأخرى في المملكة والدول العربية الأخرى المجاورة نظراً لامتناع هؤلاء عن قبول الطلاب المفصولين تأديبياً بسبب الاحتجاجات. كما أن بعض الطلاب صدرت بحقهم أوامر منع من السفر بسبب أنشطتهم السياسية فباتوا غير قادرين على الدراسة في الخارج، وأصدرت الجامعة تعليمات إدارية للأساتذة والمعلمين في الجامعة بعدم كتابة أية خطابات توصية لأي من

الطلاب المفصولين أو الموقوفين إلا بأمر من إدارة الجامعة[٧٣٦]. ولقد ناشد الطلاب الجامعة بإلغاء هذا القرار دون جدوى مما دفع بعضهم إلى القول بأن وضع عبارة "مفصول تأديبياً" على بيان الدرجات الخاص بهم وحرمانهم من خطابات التوصية جعلهم يشعرون بأنُه تم وضعهم في القائمة السوداء.

١٤٨٦- وفي ٥ سبتمبر ٢٠١١ قدمت وزارة التربية والتعليم تقريرا إلى اللجنة يتضمن موقفها من أحداث ١٣ مارس في جامعة البحرين والإجراءات التأديبية التي ترتبت عليها[٧٣٧]. ولقد أوضح التقرير الموقف المُشترك للوزارة وجامعتي البحرين وبوليتكنك إذ أشار إلى أن المُحرك الحقيقي لأحداث ١٣ مارس هو المنظمات السياسية غير الشرعية التي زرعت بذور الانقسام الطائفي بين الطلبة، وقد أدى ذلك تدريجيا إلى مظاهرات/ احتجاجات صغيرة وكبيرة متكررة وأخيراً الأحداث التي شهدتها جامعة البحرين في ١٣ مارس. كما أوضح التقرير أن الأحداث وقعت بتشجيع من بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والموظفين، والطلاب الذين مهدوا الطريق أمام المجرمين المسلحين لدخول الحرم الجامعي والهجوم على الطلاب وتدمير الممتلكات. ونتيجة لذلك شكلت جامعة البحرين، وتحت إشراف وزارة التربية والتعليم، لجنة للتحقيق في هذه الأحداث.

ثانياً: القانون الواجب التطبيق

١٤٨٧- البحرين دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي تنص المادة ١٣ منه، *ضمن جملة أمور*، على أنه:

"تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها والى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم".

٧٣٦. خلال اجتماع ١٤ أغسطس بين ممثلي الطلاب ومحققي اللجنة البحرينية المستقلة للتقصي، قدم طلاب جامعة البحرين نسخة من مذكرة أرسلت الى أعضاء هيئة التدريس من قبل إدارة الجامعة تحظر عليهم إصدار خطابات توصية للطلاب المفصولين تأديبياً.

٧٣٧ صدر هذا التقرير عن وزارة التربية والتعليم في البحرين بالاشتراك مع جامعتي البحرين وبوليتكنيك استجابةً للاجتماع الذي عقد مع وفد محققي اللجنة البحرينية المستقلة للتقصي في ٢١ أغسطس ٢٠١١. القسم الأول من التقرير هو ترديد لموقف الوزارة والجامعات السابق بشأن إجراءات فصل ووقف الطلاب، بينما القسم الثاني من التقرير يوضح الموقف الحالي للجامعات والحكومة البحرينية بشأن القرارات التأديبية.

١٤٨٨- تنص الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن "...لكل شخص الحق في التعليم".

١٤٨٩- تنص المواد التالية من دستور مملكة البحرين المعدل عام ٢٠٠٢ على أن:

المادة ٧ (أ):

"ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون، وتشجع البحث العلمي، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين، ويكون التعليم إلزاميا ومجانيا في المراحل الأولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه. ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية. وينظم القانون أوجه العناية بالتربية الدينية والوطنية في مختلف مراحل التعليم وأنواعه، كما يُعنى فيها جميعا بتقوية شخصية المواطن واعتزازه بعروبته."

المادة ٢٣:

"حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية."

المادة ٢٨:

"الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على ان تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب العامة."

١٤٩٠- تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم على أن التعليم حق تكفله المملكة لجميع المواطنين وتنبثق فلسفة التعليم من ثوابت وقيم الدين الإسلامي الحنيف والتفاعل الإنساني والحضاري والانتماء العربي لمملكة البحرين والإطار الثقافي والاجتماعي لشعب البحرين.

ثالثاً: النتائج التي خلصت إليها اللجنة:

١٤٩١- أثناء مراجعة التحقيقات التي قامت بها جامعتا البحرين وبوليتيكنيك البحرين تبين بوضوح للجنة أن محققي الجامعتين اعتمدوا بصفة أساسية على أقوال بعض الطلبة ضد زملائهم، وشهادات سمعية، بالإضافة إلى أدلة ظرفية بحتة. وإنه لأمر غير مقبول أن يكون فصل مئات الطلبة من

الجامعة قد تم بسبب التعرف على صورهم أثناء مشاركتهم في الاحتجاجات والمظاهرات التي حدثت داخل حرم الجامعة.

١٤٩٢- وعلى الرغم من أن مسئولي جامعة البحرين قد أكدوا مِراراً لمحققي اللجنة أن الطلاب الذين تمت معاقبتهم هم من ثبت بأدلة قطعية انخراطهم في أنشطة تخريبية وإجرامية عنيفة إلا أن الأدلة التي قدمتها الجامعة لفريق المحققين لم تشر أبداً لوقوع مثل تلك المخالفات [٧٣٨]. أما بالنسبة للصور الفوتوغرافية التي تم اعتبارها أدلة فإن محققي اللجنة لم يجدوا في ملفات التحقيقات التي أجرتها الجامعتين أية صور قد تُشير إلى انخراط أيٍ منهم في أنشطة تخريبية وإجرامية عنيفة داخل حرم الجامعة.

١٤٩٣- وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن مسئولي الجامعة قد أكدوا لمحققي اللجنة أنه لن تتخذ أية إجراءات تأديبية ضد الطالب الذى تواجد في المظاهرات "على استحياء" ولم يشارك في أعمال العنف والهتافات المسيئة، إلا أنه وبإجراء مقارنة بسيطة بين أعداد الطلاب الذين تعرضوا للفصل آنذاك مع العدد الإجمالي للطلبة المشاركين في هذه التظاهرة يبينُ أن الأمر خلاف ذلك إذ أنهُ في الوقت الذي تشير فيه التقارير الرسمية الصادرة عن الحكومة وجامعة البحرين إلى أن عدد الطلاب الذين شاركوا في احتجاجات وأحداث ١٣ مارس ٢٠١١ كان ما يقرب من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ طالب إلا أن الجامعة اتخذت إجراءات تأديبية غاية في القسوة بحق عدد ٤٧٢ طالب وطالبة من الطلاب الذين شاركوا في كافة الاحتجاجات في الجامعة.

١٤٩٤- إن فصل الطالب قد يكون مُبرراً في بعض الأحيان، ولكن فصل الطلاب البحرينيين بسبب أحداث فبراير ومارس المُنصرمين كان ذا طبيعةٍ خاصةٍ إذ تسبب في حرمان الطلاب من التعليم في مملكة البحرين بصفة نهائية.

١٤٩٥- وقد تعرض عدد كبير من الطلبة أيضاً للإعتقال أو الاحتجاز لفترة استطالت أحيانا لمدة ثلاثة أشهر. ووفقاً للمعلومات المقدمة إلى اللجنة من جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، ألقى القبض على حوالي ٧٨ طالب جامعي وتعرض بعضهم للاحتجاز، ولقد تلقت اللجنة تقارير تؤكد تلك المعلومات.

٧٣٨ في ٢٢ أغسطس ٢٠١١ قدمت جامعة البحرين إلى اللجنة نسخ من ملفات التحقيق مع جميع الطلاب بمعرفة لجان التحقيق الجامعية. تضمنت الملفات الملحوظات التي دونت أثناء التحقيق مع كل طالب، الافادة المدونة بمعرفة كل طالب، وفي العديد من الحالات صور فوتوغرافية مطبوعة للطلاب، وغالباً ما تضمنت مشاهد لهم يقفون بين آخرين في الاحتجاجات. ولقد استخدمت الجامعة هذة الصور كدليل على التواطؤ. كما تضمنت الملفات عادة مقتطفات من الحسابات الخاصة للطلاب على موقعي الفيسبوك وتويتر.

١٤٩٦- كما سمحت جامعة البحرين بالمظاهرات داخل الحرم الجامعي حتى تاريخ الثالث عشر من مارس ٢٠١١ (تاريخ بداية الاشتباكات)، كما أن جامعة بوليتكنيك البحرين لم تحذر الطلبة من أن المشاركة في التظاهرات خارج الحرم الجامعي سوف تؤدي إلى توقيع جزاءات تأديبية، ولهذا فلقد اعتقد الطلبة أن مشاركتهم في التظاهرات السلمية لن يؤدي إلي اتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم.

١٤٩٧- وفي حين أن الجامعات شكلت لجان للتحقيق وتأديب الطلاب ذوي الصلة بأحداث فبراير ومارس ٢٠١١، كما أنها حددت إجراءات استئنافية للطعن على القرارات التي تصدر عن تلك اللجان، فإن الجامعتين غالبا ما اتخذتا إجراءاتٍ تعسفيةٍ غير واضحةٍ لإصدار القرارات التأديبية، حيث اعتمدتا بشكلٍ كبيرٍ على أدلةٍ غير كافيةٍ، واستنتاجات حول تورط مزعوم للطلبة في أنشطة غير لائقة.

١٤٩٨- ولقد اتخذت جامعتا البحرين وبوليتكنيك البحرين إجراءاتٍ تأديبيةٍ يشوبها التمييز ضد الطلاب الذين شاركوا في أحداث فبراير ومارس ٢٠١١، وهذا يُمثل تعديًا على حقهم في حرية التعبير والتجمع.

١٤٩٩- وما زال هناك ٣٨ طالب وطالبة غير مسموح لهم بالعودة إلى جامعة البحرين حيث يواجهون اتهامات جنائية.

١٥٠٠- وإن اللجنة ترحب بالخطوة الايجابية التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم في ٢٥ أغسطس ٢٠١١ بالتنسيق مع جامعة البحرين الأمر الذي أدى إلى إلغاء غالبية قرارات الفصل التي اتخذت في حق الطلبة.

١٥٠١- كما أن اللجنة تشعر بارتياح للقرار الصادر في ١٢ نوفمبر ٢٠١١ بإعادة ٣٣ من أصل ٥٤ طالب تعرضوا للفصل من جامعة بوليتيكنيك البحرين.

رابعاً: التوصيات

١٥٠٢- إعادة جميع الطلاب الذين لم توجه إليهم تهم جنائية بارتكاب عمل من أعمال العنف.

١٥٠٣- العمل على وضع قواعد وآلية واضحة تسمح للطلبة الذين تعرضوا للفصل بالعودة إلى الجامعة بعد فترة زمنية معقولة.

١٥٠٤- اعتماد معايير واضحة وعادلة للتحقيق مع الطلبة واتخاذ الإجراءات التأديبية، وكذا سياسة واضحة لتطبيق تلك المعايير بطريقة عادلة تتسم بالحياد.